

نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

تحتل الزراعة أهمية خاصة لحياة الإنسان، إذ إنها توفر الاحتياجات الأساسية لبقائه. كما يحتل قطاع الزراعة مكانة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يسهم به في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. كما تُعتبر الزراعة مصدر الدخل الوحيد لغالبية الفقراء في المناطق الريفية في العديد من البلدان، وعلى الأخص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، يعاني حوالي 800 مليون شخص من نقص التغذية في العالم في الفترة ما بين 2014-2016، وعلى الأخص في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. وعلى صعيد الدول النامية، حتى وإن تضاعف الإنتاج الزراعي بحلول عام 2050، سيظل 5 في المائة من الأشخاص يواجهون خطر التعرض لنقص التغذية. ويعني هذا أن ما يقرب من 370 مليون شخص سيعانون من المجاعة حول العالم، ولاسيما في قارتي أفريقيا وآسيا. وفي هذا الشأن، ستستمر الزراعة في القيام بدور مهم في مجابهة الفقر في المناطق الريفية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وبالمثل، تمثل الزراعة أحد القطاعات المهمة لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تدرج 21 دولة من الدول الأعضاء في فئة أقل الدول نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة.

وفي معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تمثل الزراعة أحد القطاعات الرئيسية من حيث الإسهام في الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. ففي عام 2013، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في الدول الأعضاء في منظمة الكومسيك 677 مليار دولار أمريكي بنسبة قدرها 21 بالمائة من الناتج الزراعي العالمي.¹ وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي في اقتصادات الدول الأعضاء، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10.1 في 2013، مقارنة بنسبة 4.5 في العالم. علاوة على ذلك بلغ نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في ستة من الدول الأعضاء، هي غينيا بيساو، وسيراليون، وتوجو، وجزر القمر، والصومال، والسودان، أكثر من 40% وتحتل مكانة مهمة للغاية في اقتصادات تلك الدول الأعضاء.

علاوة على ذلك، يحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في الدول الأعضاء من حيث توفير فرص العمل. فطبقا لقاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة، بلغ عدد الأفراد العاملين في القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 240 مليون شخص في 2013، أي ما يعادل 18 بالمائة من فرص العمل في القطاع الزراعي في العالم. كما زادت تجارة السلع المنتجة الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، البالغ عددها 57 دولة، زيادة ملحوظة في الفترة ما بين 1990 و2012 حيث بلغت 340 مليار دولار أمريكي. ومن ثم، يمثل القطاع الزراعي أهمية بالغة لاقتصادات الكثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل زيادة الدخل وإيرادات النقد الأجنبي.

¹ قاعدة بيانات المجاميع الوطنية لشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة

وكما هو مبين في الجدول رقم 1، في عام 2012، بلغ إجمالي عدد السكان المعتمدين على الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 568 مليون نسمة، أي ما يعادل 35.1 بالمائة من إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء. وكما يتضح في الجدول رقم 1، في المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، كان للمجموعة الأفريقية النصيب الأعلى من نسبة السكان المعتمدين على الزراعة، وذلك مقارنة بالمجموعتين الآسيوية والعربية، بنسبة قدرها 46.4 في عام 2012. وعلى مستوى كل دولة على حدة، فقد تجاوزت نسبة السكان المعتمدين على الزراعة 50 بالمائة من إجمالي عدد السكان في 16 دولة من الدول الأعضاء في عام 2012.²

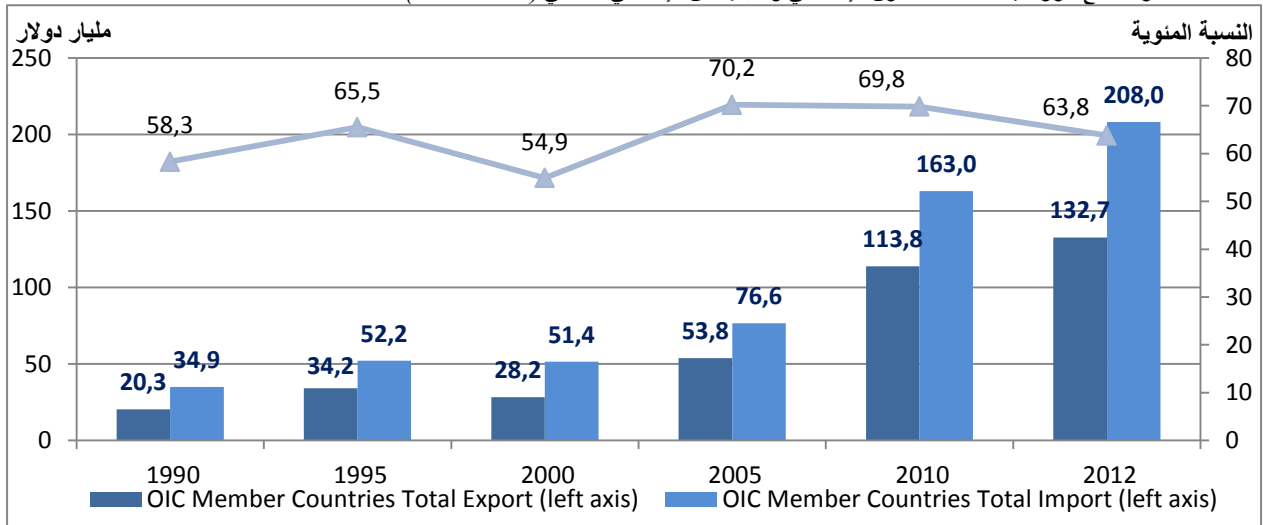
الجدول 1: نسبة السكان المعتمدين على الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب المناطق الفرعية

2012	2010	2005	2000	1995	1990	
46.4	47.8	51.5	55.1	58.9	62.5	المجموعة الأفريقية
24.8	25.3	28.5	31.6	34.9	38.5	المجموعة العربية
34.4	35.6	38.8	42.0	45.3	50.3	المجموعة الآسيوية
35.1	36.1	39.3	42.5	45.9	50.2	منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: الأرقام مستقاة منقاعدة بيانات مركز أنقرة وقاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة

كما زاد معدل تجارة السلع الزراعية للدول الأعضاء زيادة كبيرة بين عام 1990 و2012. وكما يتضح من الشكل رقم 1، ارتفع إجمالي واردات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 34.9 مليار دولار أمريكي في عام 1990 ليصل إلى 208 مليار دولار أمريكي في 2012. وفي المقابل، بلغ إجمالي صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء 132.7 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وبهذا يكون إجمالي التجارة الزراعية في الدول الأعضاء قد بلغ 340.7 مليار دولار أمريكي في 2012.

الشكل 1: تجارة السلع الزراعية لمنظمة التعاون الإسلامي ونسبتها من الإجمالي العالمي (1990-2011)

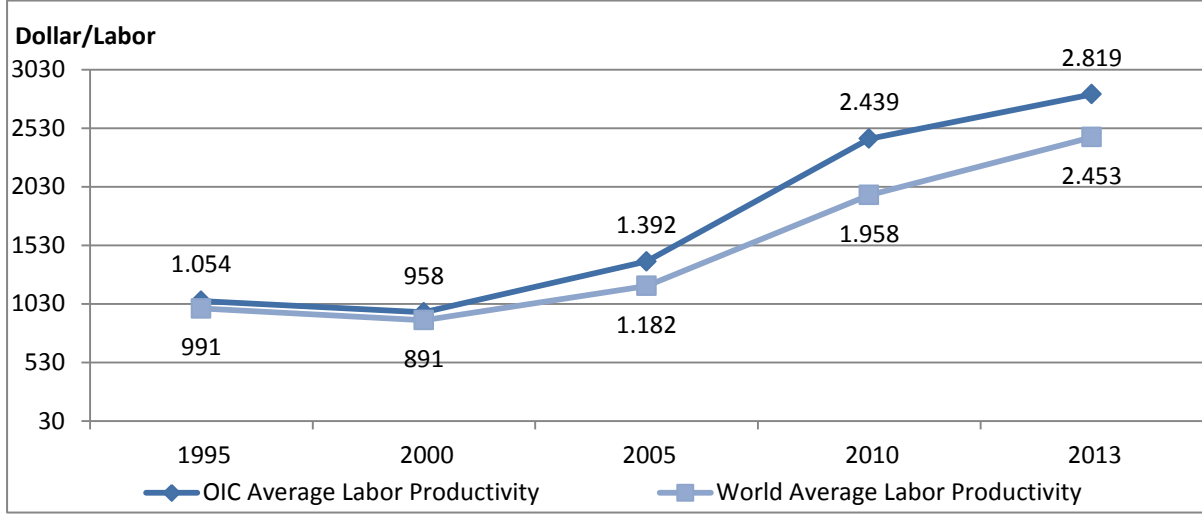


المصدر: تقرير الكومسيك للأفاق المستقبلية للزراعة لعام 2015

²قاعدة بيانات مركز أنقرة

وبالنظر إلى إنتاجية العمالة الزراعية، فقد سجلت الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا جديرا بالملاحظة خلال العقد الماضي. ويُظهر الشكل رقم 2 مقارنة بين إنتاجية العمالة الزراعية في الدول الأعضاء وفي العالم.³ ويتضح من الشكل أن إنتاجية العمالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلمن المتوسط العالمي.

الشكل 2: إنتاجية العمالة الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي والعالم



المصدر: الأرقام مستقاة من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة وقاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة

ومن بين المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، تأتي المجموعة العربية لتكون صاحبة المعدل الأعلى لإنتاجية العمالة. وعلى الجانب الآخر، سجلت إنتاجية العمالة في بلدان المجموعة الأفريقية أقل معدلاتها بين الدول الأعضاء، حيث تظهر من بين الدول الأعضاء في هذه المجموعة موزمبيق، وغينيا، وجامبيا، والصومال، وجيبوتي مسجلة أقل المستويات من إنتاجية العمالة بين الدول الأعضاء. وترجع عوامل انخفاض إنتاجية العمالة في هذه المنطقة الفرعية إلى البقلة استخدام الميكنة والأسمدة، وندرة المياه، وتطبيق أساليب كثيفة العمالة.⁴

التحديات الرئيسية في قطاع الزراعة التي تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي

لا تتمتع غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالاكتماء الذاتي من الإنتاج الغذائي، كما تعتمد الغالبية منها اعتمادا كبيرا على استيراد المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي تركيزا أساسيا في عدد محدود من الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا، ونيجيريا، وتركيا، وباكستان، وإيران، ومصر، وماليزيا، وبنجلاديش، والسودان، والجزائر. وتنتج هذه الدول أكثر من 75 بالمائة من إجمالي المنتجات الزراعية للدول الأعضاء. علاوة على ذلك، يعاني الملايين من الأشخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من نقص الغذاء كما لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي.⁵

³ لحساب إنتاجية العمالة، تُقسم القيمة الزراعية المضافة (بالسعر الحالي للدولار الأمريكي) على عدد العاملين النشطين اقتصاديا في قطاع الزراعة.

⁴ تقرير الكومسيك للأفاق المستقبلية للزراعة لعام 2015.

⁵ المرجع السابق.

ويعاني قطاع الزراعة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي من العديد من المشكلات، من بينها:

- ضعف الإنتاجية الزراعية،
- الافتقار إلى الإطار المؤسسي الذي من شأنه أن يوفر التعديلات اللازمة لقطاع زراعي أكثر كفاءة وإنتاجية،
- عدم كفاية الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام في البنية الأساسية،
- غياب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الزراعة والأعمال التجارية الزراعية،
- غياب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، ومصائد الأسماك، والغابات)،
- خسائر ما بعد الحصاد.

الجهود المبذولة تحت مظلة الكومسيك

تشكّل فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة كخطوة من خطوات تنفيذ استراتيجية الكومسيك. ويوفر هذا الفريق منبرا دائما لإنتاج المعرفة ونشرها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتكوين تفاهم مشترك، وكذا تقريب السياسات المتبعة في هذا المجال.

ومنذ الدورة السابقة للكومسيك، انعقد الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالزراعة في الخامس من مارس / آذار، 2015 تحت عنوان "دم القدرة المؤسسية: تعزيز منظمات المزارعين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". ومثلما كان الحال في اجتماعات فريق العمل الأخرى، فقد أُعد تقرير تحليلي بشأن "دم القدرة المؤسسية: تعزيز منظمات المزارعين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" وقُدّم التقرير أمام الاجتماع. وقد أكدت الدراسة التحليلية على أهمية دور منظمات المزارعين في تنمية قطاع الزراعة، خاصة فيما يتعلق بتقديم المشورة التقنية والمالية للأعضاء. كما أن هذه المنظمات تساعد في تحسين الوصول إلى السوق، وتمكن أعضاءها من تقليل مخاطر السوق وتكاليف العمليات التجارية وكذلك الحصول على نصيب أعلى من القيمة المضافة في سلسلة إمداد الغذاء.

وتماشيا مع التوصيات الواردة في الدراسة التحليلية وإجابات الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي وزعت قبل الاجتماع، قدم فريق العمل النصائح التالية الخاصة بالسياسات:

1. ضرورة تحسين خدمات البحث والإرشاد المقدمة من منظمات المزارعين من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.
2. تحسين قدرة منظمات المزارعين على الوصول إلى معلومات السوق الزراعية ونشر معلومات السوق إلى الأعضاء في هذه المنظمات.

علاوة على هذا، فقد انعقد الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة في 8 أكتوبر / تشرين الأول 2015، تحت عنوان "تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في الدول الأعضاء". تبادل ممثلو الدول الأعضاء الخبرات والإنجازات وتناولوا التحديات التي تعترض تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في الدول الأعضاء. كما تناول الاجتماع دراستي "تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في الدول الأعضاء" المكلف بها مكتب تنسيق الكومسيك، و"تقرير الكومسيك للأفاق المستقبلية للزراعة لعام 2015" المعد من مكتب تنسيق الكومسيك. وخرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات الخاصة بالسياسات:

1. اعتماد/تطوير معايير للجودة، وإجراء رقابة على الجودة، وتحديد فرص السوق التي من شأنها تحقيق الامتثال للمعايير.
 2. تحسين مرافق النقل والتخزين لتعزيز تطوير سلاسل القيمة في الدول الأعضاء عن طريق عقد شراكات متطورة بين القطاعين العام والخاص.
 3. تطوير الصناعات الخاصة بتجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- يمكن الاطلاع على محضر الاجتماع والعروض المقدمة أثناء الاجتماع على الموقع الإلكتروني للكمسيك (www.comcec.org).

علاوة على هذا، فأمام الدول الأعضاء التي سجلت في فريق العمل المعني بالزراعة فرصة اقتراح مشروعات تعاون متعددة الأطراف في إطار آلية تمويل مشروعات الكمسيك التي تعد أداة تنفيذ مهمة أخرى من أدوات تنفيذ الاستراتيجية. ومن الضروري أن تعنى المشروعات المتوقع تمويلها تحت مظلة آلية تمويل مشروعات الكمسيك بخدمة التعاون متعدد الأطراف وأن تُصمم وفقاً للأهداف والنتائج المرجوة التي حددتها الاستراتيجية في القسم الخاص بالزراعة.

وجاءت الدعوة الأولى لتسليم المشروعات تحت مظلة آلية تمويل مشروعات الكمسيك في سبتمبر / أيلول 2013. وضمن إطار الدعوة الأولى لتسليم المشروعات، تم استكمال مشروع "نموذج باكستان في المعالجة الحيوية لمياه الصرف الصحي وبرنامج بناء القدرات فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح في ديسمبر / كانون أول، 2014.

إضافة إلى ذلك، أُطلقت الدعوة الثانية لتسليم المشروعات في سبتمبر / أيلول 2014، وقدمت الدول الأعضاء في فريق العمل المعني بالزراعة 15 مشروعاً لمكتب تنسيق الكمسيك في هذا الخصوص. وقد أُعلن عن أربعة مشروعات في القائمة النهائية، وبدأت عمليات التشغيل بعد مراسم التوقيع التي عقدت في 30 مارس / آذار، 2015. والدول التي قدمت هذه المشروعات هي تشاد، وإندونيسيا، وسورينام، وتركيا. وفيما يلي عناوين ونبذة عن المشروعات المقرر تنفيذها عام 2015:

- تنفيذ تشاد مشروع بشأن "دعم مراكز التدريب الزراعي" بمشاركة بوركينا فاسو وتركيا. يهدف المشروع إلى تطوير قدرات صغار المزارعين في المناطق الريفية والخبراء العاملين في مراكز التدريب الزراعي.
- أما مشروع "تحسين مستوى دخل أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال وضع نظام زراعي متكامل" فقدّمته إندونيسيا بمشاركة ثلاثة من الدول هي السودان وجامبيا ومصر. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المشاركة من خلال وضع نظام زراعي متكامل.
- وقدمت سورينام مشروعاً تحت عنوان "الممارسات الزراعية الجيدة لمحاصيل الدفيئة من الخضروات؛ مبادئ لمناطق الطقس الاستوائي" بمشاركة تركيا وجويانا. والهدف الأساسي للمشروع هو الارتقاء بجودة وفاعلية الخدمات العامة لدعم وتدريب أصحاب المزارع من خلال النظر بعين الاعتبار إلى ظروف الطقس الاستوائي.
- وتنفذ تركيا مشروعاً تحت عنوان "إنشاء قاعدة بيانات، و ربط شبكي، وصفحات إلكترونية للجمعيات التعاونية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغرى/الأسر من المزارعين بين الدول الأعضاء في الكمسيك" بمشاركة 19 دولة من الدول الأعضاء. يهدف المشروع إلى تحديد متطلبات النظام اللازمة لبناء نظام معلومات تجاري بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى وضع خريطة استرشادية لتأسيس بنية أساسية للمعلومات بغرض تحسين تداول المنتجات الزراعية.

وفيما يخص أنشطة التعاون القائمة في هذا المجال من مجالات التعاون:

- عُقدت ورشة عمل حول "بناء القدرات في مجال تحليل سلسلة القيمة للأعمال الزراعية" في 1-3 ديسمبر / كانون أول 2014 في أنقرة بتركيا برعاية مركز أنقرة، وبالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق انثمان بيريز-غيريرو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- عُقدت حتى الآن ستة اجتماعات وزارية بشأن الزراعة. وقد انعقد الاجتماع الوزاري السادس بشأن الزراعة في 3-5 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 في إسطنبول بالجمهورية التركية، تحت عنوان "الأمن الغذائي: التنمية الزراعية والحصول على الغذاء والتغذية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". وأكد الاجتماع على أهمية تبادل المعرفة والخبرات، وتطوير التعاون الفني، وعملية بناء القدرات، والبرامج التدريبية بين الدول الأعضاء.
-

